دراسة اقتصادية لاتجاهات التنمية الاقتصادية الزراعية الليبية ودورها بين الواقع والطموحات

جابر أحمد بسيونى شحاتة
جامعة الإسكندرية – كلية الزراعة (سابا باشا)
قسم الاقتصاد الزراعي

عبد العالى بوحويش حمد الدائخ
جامعة عمر المختار – كلية الزراعة
قسم الاقتصاد الزراعي

مقدمة :

تتمثل التنمية الاقتصادية فى استغلال الموارد المتاحة لدى مجتمع ما من أجل تحسين مستوى معيشة أفراده وزيادة دخولهم الحقيقية . وتختلف المجتمعات فى طريقة وحسن إستغلالها للموارد وتوظيفها التوظيف الكامل بما لا يضر بحقوق الأجيال القادمة مع مراعاة الأبعاد البيئية والاجتماعية. ويرجع اختلاف الاستغلال إلى عنصر التنظيم والإدارة وما يتبعة من حسن التخطيط والتنفيذ والمتابعة وتحمل المسؤلية عن الآثار المترتبة عليه والذى يؤدى إلى تجاوز مرحلة التنمية إلى النمو والتقدم أو مجرد هدر للمال والزمن والموارد الأخرى وتظل اقتصاديات الدولة فى مكانها أو أنها تصبح أسوا حالاً وقد استنزفت مواردها دون تحقيق الأهداف والاتجاهات المرجوة من التنمية .

والمجتمع الليبى شأنه شأن أغلب المجتمعات العربية تحرر أخيراً من سيطرة الاستعمار فى النصف الثانى من القرن الماضى، وخلال الحقبة الماضية كان المجتمع الليبي يمثل مجتمع ريفى زراعى رعوى وكان يحقق شبه اكتفاء ذاتى من الغذاء محليا وذلك لقلة عدد سكانه وكثره موارده الزراعية نسبة لعدد السكان وهطول الأمطار وسعة مساحات المراعى بالنسبة لإعداد الوحدات الحيوانية الليبية فى ذلك الوقت .

ولكن مع نهاية الستينيات من القرن الماضى وبداية السبعينيات بدأت عوائد النفط تدخل إلى المجتمع الليبى بعدان نالت الشركات الأجنبية أغلب حقوقها من الاكتشاف والاستخراج منذ عام 1958 عند أول اكتشاف نفطى فى ليبيا ووجود أبار مجدية اقتصاديا وحتى نهاية الستينيات كانت ليبيا تنتج حوالى 3 مليون برميل فى اليوم .

وبدأت الهجرة من الريف للمدينة بحثا عن العمل والوظائف وازداد عدد السكان بمعدل نمو مرتفع وقامت الدولة بالأنفاق الأستثمارى على قطاع الزراعة لكونه حرفة رئيسية للمجتمع الليبى ورغبتها فى توفير الغذاء محلياً والعمل على عدم الاعتماد على مورد واحد وهو النفط والتخلص من سيطرته على المقتصد الوطنى لأنه مورد غير متجدد وقابل للنضوب ، ولأن قطاع الزراعة يقوم بدور هام فى تنمية القطاعات الأخرى ، ومع بداية خطط التنمية منذ السبعينات والتى تمثلت فى خطط سنوية وثلاثية وخمسية ثم عادت سنوية حتى عام 2007 ومازالت مستمرة حيث يحظى قطاع الزراعة بنصيب كبير من الاستثمارات الوطنية فى الخطط المتتالية للتحول لكونه قطاع إنتاجى هام .

المشكلة البحثية:

على الرغم من معرفة مخططي السياسات الاقتصادية بأهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى دفع عجلة البنيان الاقتصادى الليبى بصفة عامة والقطاع الزراعى بصفة خاصة نحو التقدم و ذلك من خلال خطط التنمية المتعاقبة وزيادة حجم الإنفاق الاستثماري على هذا القطاع، إلا أن الطموحات كانت تتمثل فى تحقيق الأكتفاء الذاتى والتطلع للتصدير لأغلب السلع الزراعية. ولكن وفى الواقع لم يتحقق ذلك وحتى السلع التى اتجهت نحو الاقتراب من الاكتفاء أو التصدير فأن حجم المكون الخارجى فيها كبير علاوة على أن السلع الإستراتيجية المرتبطة بالأمن الغذائى مازالت دون تحقيق الطموحات المرجوة منها.

أهداف البحث:

تتمثل أهداف هذا البحث في الآتي:-

- دراسة تطور بعض الجوانب الاقتصادية المتعلقة بالمقتصد الليبي خلال الفترة (1970 – 2007) .
- دراسة تطور كل من المساحة الكلية والمزروعة والمستديمة ومساحة المراعى خلال الفترة (1981 – 2007) .

- دراسة تطور كل من متوسط دخل العامل السنوى بالدينار ومتوسط دخل العامل الزراعى السنوى بالدينار خلال الفترة (1990 – 2007) .
- دراسة تطور نسبة الأكتفاء الذاتى من بعض المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية خلال الفترة (1981 – 2007) .

الطريقة البحثية:

تم الاستعانة بالأساليب والنماذج الإحصائية مثل التحليل الكمى وكذلك التحليل الوصفى من خلال الاعتماد على معادلات الاتجاه الزمنى العام ونماذج الانحدار الرياضية المختلفة واختيار أفضلها وفقا لقيم T و F المحسوبة وقيمة R^2 للوصول للمنطقية الإحصائية والرياضية والاقتصادية لاستشراف الخطط المستقبلية ومحاولة رسم السياسات الاقتصادية الزراعية بناءاً على ذلك .

مصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة على البيانات الإحصائية المنشورة وغير المنشورة من سجلات الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق واللجنة الشعبية العامة للزراعة والثروة الحيوانية والبحرية والهيئة القومية للبحث العلمى وبعض الدراسات والأبحاث الاقتصادية المتعلقة بموضوع الدراسة وكذلك منشورات المنظمة العربية للتنمية الزراعية والتقرير الاقتصادى العربى الموحد التابعين لجامعة الدول العربية .

النتائج البحثية والمناقشة

أولا: دراسة تطور بعض المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالمقتصد الليبي خلال الفترة (1970–2007):

(1) القوي العاملة الكلية والزراعية وإجمالي عدد السكان: فيما يتعلق بالقوي العاملة في المقتصد الليبي فيوضح جدول (1) أن أعداد العاملين فى المقتصد الليبى بلغ حوالى 433.5 ألف نسمة عام 1970 ازداد إلى حوالى 2575.02 ألف نسمة عام 2007 بمتوسط سنوى بلغ حوالى 1144.66 ألف نسمة خلال الفترة (1970 – 2007) .

و تبين أيضاً أن أعداد العاملين فى قطاع الزراعة قد زاد من حوالي 126 ألف نسمة عام 1970 إلى حوالى 248.3 ألف نسمة عام 2007 بمتوسط سنوى بلغ حوالى 186.6 ألف نسمة خلال الفترة (1970 – 2007) . وبلغت نسبة العاملين فى قطاع الزراعة حوالى 16.3% من إجمالى عدد العاملين فى المقتصد الليبى المكون من 14 قطاع . وهذا ربما يدل علي أن الخطط الاقتصادية الزراعية بدأت تؤتى ثمارها وحدوث الهجرة العكسية، وبارتفاع دخول العاملين فى قطاع الزراعة نسبيا كما سيتضح وبتقديم الخدمات لهم ربما ادى ذلك لزيادة أعداد العاملين الزراعيين وزيادة الإنتاج الزراعى بزيادة تدريبهم وتأهيلهم لاستيعاب التقنية مما ينعكس على زيادة إنتاجيه العامل وازدياد الغذاء .

ويتضح من جدول (1) أيضا أن عدد السكان قد زاد من حوالي 2 مليون نسمة عام 1970 إلى حوالى6.7 مليون نسمة عام 2007 بمتوسط سنوى بلغ حوالى 4.1 مليون نسمة خلال الفترة (2007 – 1970).

(2) عائدات النفط: يتبين من جدول (1) أن قيمة العائدات النفطية قد زادت من حوالى 70 مليون دينار عام 1970 إلى حوالى 48638.3 مليون دينار عام 2007 بمتوسط سنوى بلغ حوالى 5208.69 مليون دينار خلال الفترة (1970 – 2007) .

(3) قيمة الإنفاق الاستثماري: بإستعراض بيانات جدول (1) يتضح أن قيمة الأنفاق الاستمارى التنموى على قطاع الزراعة قد زاد من حوالى 23.6 مليون دينار عام 1970 إلى حوالى 330 مليون دينار عام 2007 بمتوسط سنوى بلغ حوالى 187.40 مليون دينار خلال الفترة (1970 – 2007) . وذلك من خلال خطط تنموية متعاقبة سنوية وثلاثية وخمسية خلال هذه الفترة وبلغ إجمالى الأموال المنفقة على هذا القطاع فى خطط التنمية حوالى 7121.14 مليون دينار .

(4) قيمة الناتج المحلي الإجمالي والزراعي: تبين من جدول (1) أن قيمة الناتج المحلى الإجمالى قد زادت من حوالى 1288.3 مليون دينار عام 1970 إلى حوالى 48709.2 مليون دينار عام 2007 بمتوسط سنوى بلغ حوالى 14979.47 مليون دينار خلال الفترة (1970 – 2007) .

وتبين أيضا أن قيمة الناتج الزراعى قد زادت من حوالى 33.1 مليون دينار عام 1970 إلى حوالى 1905.2 مليون دينار عام 2007 بمتوسط سنوى بلغ حوالى 667.97 مليون دينار خلال الفترة (1970 – 2007).

جدول رقم (1) : اجمالى القوى العاملة الكلية والزراعية واجمالى السكان بالالف نسمة وعقدات النفط والانفاق الاستثمارى والناتج المحلى الأجمالى والزراعى بالمليون دينار بالأسعار الجارية خلال الفترة (1970 – 2007)

السنوات	اجمالى القوى العاملة الكلية	إجمالى القوى الزراعية	إجمالى السكان	عقدات النفط	الأنفاق الاستثماري	الناتج المحلى الإجمالى	الناتج المحلى الزراعى
1970	433.5	126	2006	70	23.6	1288.3	33.1
1971	459	127	2100	453.1	48	1586.5	33
1972	468	127	2203	453.1	64.3	1753	43.6
1973	538.1	129	2348.8	652.3	90	2182.3	60
1974	607.2	131.4	2513.2	646.4	224.9	3792	64.7
1975	677.1	133.4	2683.2	195.1	242.2	3674.3	82.9
1976	732.7	141.2	2839.6	313.3	288.1	4767.1	99.7
1977	765	144.9	2939.2	115	263.7	5612.7	90
1978	772.7	149.9	3014.1	122	281.8	5495.6	122.1
1979	789	150.1	3127.1	162	379.7	7602.2	140.4
1980	812.8	153.4	3197	214	489	10553.8	236.6
1981	871.4	157.6	3448.8	565	487.5	8798.8	273.6
1982	918	163.1	3684.4	565	308.6	8932.4	285.7
1983	950.5	162	3868.8	1920	252.9	85117.7	303
1984	1016	173	3642.6	2520	262.3	7804.7	323
1985	895	177	3618.4	2125	182.8	7852.1	342.2
1986	905	179	3663.5	1846	120.4	6960.7	384.7
1987	912.6	180	3630	1074	105.6	6011.6	411.2
1988	963.1	186.9	3770	1029	100	6186	423.3
1989	995.2	191.6	3980	898	145.1	7191	439.8
1990	1018.6	188.9	4150	1181.5	217.8	8246.9	482.9
1991	1012.5	189.6	4330	1600	236.2	8757.3	542.9
1992	1044.9	196.6	4510	1600	29.2	9231.9	630.2
1993	1113.7	201.2	4700	1695	194.9	9137.7	708.8
1994	1149	206	4744	1700.1	14	9670.8	827.9
1995	1186.2	212.7	4799	1725	5.9	10672.3	933.4
1996	1224	219.5	5013.9	1780	57.4	12327.3	1074.5
1997	1244.1	219.2	5047.9	1890.9	173.7	13800.5	1267
1998	1323.7	225.1	5173.5	2551	61.5	12610.6	1394.3
1999	1430.1	231.5	5255.29	3444	53.5	14075.2	1449.9
2000	1660.08	232.2	5257.31	2203	141.2	17775.6	1437.7
2001	1780.52	234.25	5341.2	3603	149.8	17621.4	1392
2002	1790.45	235.6	5456.28	6551	166.6	24219.8	1348.8
2003	1820.36	238.4	5832.16	3929	123.5	29885.7	1375.8
2004	2036.54	240.51	6044.87	19956	262.7	39622	1328.5
2005	2142.36	242.3	6135.9	34378	367.3	43561	1447.5
2006	2463.21	245.5	6248.5	43566	175.3	46132	1643
2007	2575.02	248.3	6723.2	48638.3	330.1	48709.2	1905.2
المتوسط	1144.66	186.60	4132.65	5208.69	7121.14	14979.47	667.97

(1) جامعة الدول العربية – المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الكتاب الإحصائي السنوي – الخرطوم – السودان – **أعداد متفرقة** .

(2) أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط – المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية - طرابلس – الجماهيرية العربية الليبية – **أعداد متفرقة** .

(3) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق – نتائج التعداد العام للسكان – طرابلس – الجماهيرية الليبية – **سنوات متفرقة** .

وعلى الرغم من استمرار الزيادة إلا أن نسبتها من الناتج المحلى الإجمالى تعتبر نسبه ضئيلة تقدر فى المتوسط خلال نفس الفترة بحوالى 4.5% وربما يعزى ذلك إلى استمرار اعتماد الدولة على العائدات النفطية فى حجم صادراتها ولزيادة قيمة العوائد النفطية لزيادة المنتج وارتفاع أسعاره واستمرار سيادة القطاع الخدمى

(5) إجمالي القروض الزراعية: يتضح من بيانات جدول (2) أن قيمة القروض قصيرة الأجل قد زادت من حوالى 2036 ألف دينار عام 1970 إلى حوالى 14602 ألف دينار عام 2007 بمتوسط سنوى بلغ حوالى 8585.8 ألف دينار خلال الفترة (1970 – 2007). وأن قيمة القروض متوسطة الأجل قد زادت من حوالى 1730 ألف دينار عام 1970 إلى حوالى 36141 ألف دينار عام 2007 بمتوسط سنوى بلغ حوالى 13203 ألف دينار خلال الفترة (1970 – 2007) ، في حين زادت قيمة القروض طويلة الأجل من حوالى 2154 ألف دينار عام 1970 إلى حوالى 82003 ألف دينار عام 2007 بمتوسط سنوى بلغ حوالى 24721 ألف دينار خلال الفترة (1970 – 2007). كما تبين أيضا أن قيمة إجمال القروض بأنواعها الثلاثة قد زاد من حوالى 5920 ألف دينار عام 1970 إلى حوالى 132746 ألف دينار عام 2007 بمتوسط سنوى بلغ حوالى 46509.8 ألف دينار خلال الفترة (1970 – 2007). وقد بلغت قيمة إجمالى القروض الممنوحة خلال نفس الفترة ومن خلال الخطط التنموية المتعاقبة حوالى 1767.373 مليون دينار .

ثانيا: الاتجاه الزمني العام لمتغيرات الدراسة:

فى مجال وصف البيانات حسبت معادلات الاتجاه الزمنى العام لكل من والقوى العاملة الكلية والزراعية وعدد السكان والعائدات النفطية والإنفاق الاستثمارى الزراعى وقيمة الناتج الإجمالى وقيمة الناتج الزراعى القروض قصيرة الأجل والمتوسطة والطويلة وإجمالى القروض ، واختيرت المعادلة الأكثر توفيقا للبيانات فى كل حالة ويتضمن جدول (3) معادلات الاتجاه الزمني العام لمتغيرات الدراسة ويلاحظ منه أن كل حالة قد مثلتها معادلة للاتجاه العام الزمنى العام من الدرجة الثالثة معنوية إحصائيا . بما يعنى أن مقدار التغير السنوى قد اتسم بعدم الثبات

وتراوح مقدار التغير بين الارتفاع والانخفاض والارتفاع مره أخرى خلال الفترة (1970-2007) ومن معادلة الاتجاه الزمنى العام الخطية تبين أن أغلب هذه المتغيرات قد اخذ اتجاه متزايد ومعنوى إحصائيا مما يدل على أن مقدار الزيادة السنوى على الرغم من إنه كان غير ثابت إلا إنه أخذ اتجاها متزايداً على وجه العموم ، مع ملاحظة وجود تفاوت فى نسب هذا التزايد كما هو ظاهر فى قيم معادلات الانحدار بمعادلات الدرجة الأولى الخطية .

وتبين من معادلة الدرجة الأولى للمتغيرات السابقة أن أعداد القوى العاملة قد تزايدت بمقدار سنوى بلغ حوالى 44.66 ألف نسمة أى حوالى 3.9% من المتوسط السنوى لأعداد القوى العاملة الكلية ، وأن أعداد القوى العاملة الزراعية قد تزايدت بمقدار سنوى بلغ حوالى 3.602 ألف نسمة أى حوالى 1.6% من المتوسط السنوى للقوى العاملة الزراعية .

جدول رقم (2) تطور اجمالي قيمة القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل خلال الفترة (1970 – 2007)
بالأسعار الجارية بالألف دينار

السنوات	قروض قصيرة الأجل	متوسطة	طويلة	إجمالي القروض
1970	2036	1730	2154	5920
1971	3362	2850	3917	10129
1972	4250	3847	3481	11578
1973	2783	3208	1445	7436
1974	4570	4704	1925	11199
1975	3811	3985	1127	8923
1976	3812	1925	3113	8850
1977	5570	1839	2605	10014
1978	6342	6711	1764	14817
1979	8037	4031	1090	13158
1980	2706	1572	834	5112
1981	10576	2960	1838	15374
1982	6600	4574	3379	14553
1983	3700	6400	1824	11924
1984	7570	3980	1042	12592
1985	5527	3540	1236	10303
1986	2953	4428	1880	9261
1987	4660	4025	2753	11438
1988	4630	6520	4850	16000
1989	13124	8775	9932	31831
1990	7471	4770	6804	19045
1991	11444	3595	3508	18547
1992	6063	3370	2805	12238
1993	12997	2094	967	16058
1994	9391	1795	735	11921
1995	13400	2660	2095	18155
1996	11500	8770	3880	24150
1997	10440	6208	2134	18782
1998	12710	5130	3100	20940
1999	14700	10500	2000	27200
2000	25800	10200	1400	37400
2001	19200	11100	6200	36500
2002	9000	54500	55000	118500
2003	3710	24076	52221	80007
2004	17296	33577	27835	78708
2005	9916	116925	248523	375364
2006	10000	84700	386000	480700
2007	14602	36141	82003	132746
المجموع	326259	501715	939399	1767373
المتوسط	8585.8	13203.0	24721.0	46509.8

المصدر : جمعت وحسبت من :

المصرف الزراعى – التقارير السنوية – أعداد متفرقة .

وأن أعداد السكان قد تزايدت بمقدار سنوى بلغ حوالى 113.46 ألف نسمة أى حوالى 2.7% من المتوسط السنوى لأعداد السكان . وأن العائدات النفطية قد تزايدت بمقدار سنوى بلغ حوالى 610.94 مليون دينار أى حوالى 11.2% من المتوسط السنوى لقيمة العائدات النفطية .

وأن قيمة الإنفاق الاستثمارى الزراعى وقيمة الناتج المحلى الإجمالى على الرغم من تزايدهما إلا إنهما اخذا اتجاها عاما متناقصاً بلغ حوالى 1.098، 769.49 مليون دينار أى حوالى 0.5%، 5.1% من المتوسط السنوى لكل منهما على الترتيب .

وأن قيمة الناتج الزراعى قد تزايدت بمقدار سنوى بلغ حوالى 49.09 مليون دينار أى حوالى 7.3% من المتوسط السنوى لقيمة الناتج الزراعى . وقد يشير ذلك إلى أن الناتج الزراعى بدأ يتزايد بنسب مضطردة وأنه بدأ يمثل مركز متقدم فى البنيان الاقتصادى الليبى .

وأن قيمة القروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل وإجمالى القروض قد تزايدت بمقدار سنوى وعلى الترتيب بلغ حوالى 325.19 ، 1239.89 ، 3096.32 ، 4661.40 ألف دينار أى حوالى 3.7% ، 9.3% ، 12.5% ، 10% من المتوسط السنوى لكل منهما على الترتيب .

وربما انعكس ذلك بصورة إيجابية على الناتج المحلى الزراعى وخاصة من خلال قيمة القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل

ثالثا: دراسة تطور كل من المساحة الكلية والمزروعة والمستديمة ومساحة المراعى خلال الفترة (1981 – 2007) :

تبين من جدول (4) أن مساحة ليبيا تبلغ حوالى 177 مليون هكتار أى حوالى 1.77 مليون كيلو متر مربع تعادل مساحة كل من أسبانيا وفرنسا والبرتغال وايطاليا وألمانيا مجتمعة . وتقريبا ضعف مساحة مصر، وتأتى فى المرتبة الرابعة من حيث المساحة على مستوى الوطن العربى بعد السودان والجزائر و السعودية على الترتيب . ويتبين أيضا أن المساحة المزروعة قد زادت من حوالى 1.8 مليون هكتار عام 1970 أى بنسبة حوالى 1% من المساحة الكلية إلى حوالى 2.6 مليون هكتارعام 2007 بنسبة حوالى 1.5% من المساحة الكلية ، وهى تعادل حجم

المساحة المنزرعة فى مصر ، ويتم مضاعفتها فى مصر نتيجة لزراعتها بنظام الدورات الزراعية.

أما بالنسبة للمساحة المنزرعة بنظام الدورة الزراعية المستديمة فقد تزايدت من حوالى 327 ألف هكتار عام 1970 إلى حوالى 931 ألف هكتار عام 2007 وتقدر بنسبة حوالى 35% من المساحة القابلة للزراعة مما يوضح أن مساحة الأراضى فى ليبيا ليست عائق فى سبيل خطط التنمية الزراعية فهناك أراضى صالحة للزراعة وأراضى قابله للاستصلاح وأراضى مراعى طبيعية قدر متوسط مساحتها بحوالى 13195 ألف هكتار خلال نفس الفترة وأراضى خاصة بالغابات . وحتى الأراضى القابلة للزراعة فهى غير مستغلة ، وتبين انخفاض نسبة الأراضى المزروعة بصورة مستدامة بنظام الدورة الزراعية وهذه النسب

جدول رقم (3) : معادلات الاتجاه الزمنى العام لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (1981 -2007)

م	المتغير	المعادلة	المتوسط	R^2	F
1	القوى العاملة الكلية	Y = 273.71 + 44.66 X (14.383)	1144.66	0.85	206.88
		Y = 264.01 + 99.64 X – 5.59X^2 + 0.12X^3 (12.503) (- 11.869) (15.123)		0.99	1381.84
2	القوى العاملة الزراعية	Y = 116.35 + 3.602X (72.287)	186.6	0.99	5225.39
		Y = 121.64 + 1.997 X + 0.105X^2 -0.004X^3 (4.531) (4.046) (- 4.207)		0.99	2527.78
3	حجم السكان	Y = 1920.11 + 113.46 X (44.64)	4132.65	0.98	1992.7
		Y = 1783.07+ 172.59 X – 4.53X^2 + 0.08X^3 (8.046) (- 3.572) (4.050)		0.98	1064.85
4	عائدات النفط	Y = - 6704.67 + 610.94 X (4.349)	5208.69	0.64	18.91
		Y = - 7744.66+ 2987.37 X – 234.62X^2 + 4.991X^3 (3.927) (- 5.213) (6.575)		0.84	59.43
5	الإنفاق الاستثمارى الزراعى	Y = 208.82 – 1.098 X (- 0.592)	187.40	0.009	0.35
		Y = - 86.82+ 84.09 X – 5.379X^2 + 0.091X^3 (6.556) (- 7.068) (7.173)		0.61	17.427
6	قيمة الناتج المحلى الإجمالى	Y = 807.639 - 769.49X (- 3.714)	14979.97	0.28	13.79
		Y = 11024.37+ 5068.43 X – 322.2X^2 + 6.120X^3 (3.302) (- 8.443) (5.887)		0.47	10.06
7	قيمة الناتج الزراعى	Y = -289.46 + 49.09 X (19.793)	667.97	0.91	391.77
		Y = 110.73 – 26.55 X + 3.16X^2 - 0.035X^3 (-1.509) (3.037) (- 2.00)		0.96	309.68
8	قروض قصيرة الأجل	Y = 2244.52 + 325.19X (5.62)	8585.8	0.47	31.36
		Y = 4507.59– 381.83X + 46.88X^2 - 0.83X^3 (-0.63) (1.28) (- 1.34)		0.50	11.12
		Y = - 10974.87 + 1239.89X (2.23)		0.56	17.9
9	قروض متوسطة الأجل	Y = -5318 + 3419.76X - 292.78X^2 - 6.80X^3 (1.58) (- 5.47) (4.67)	13203	0.65	21.2
10	قروض طويلة الأجل	Y = - 3565 + 3096.32X (3.166)	24721	0.22	10.02
		Y = - 5318 + 13505.79X - 1114.68X^2 + 24.36X^3 (1.66) (- 5.47) (4.67)		0.55	13.72
11	إجمالى القروض	Y = - 44387.63 + 4661.40X (3.82)	46509.8	0.29	14.61
		Y = - 33614.56 + 16543.72X - 1360.58X^2 + 30.34X^3 (1.686) (- 2.344) (3.099)		0.62	18.21

المصدر: حسبت المعادلات من جدولي (1 ، 2) .

جدول رقم (4) : تطور المساحة الكلية والمزروعة والمحصولية والمراعى بالجماهيرية خلال الفترة (1981 -2007)

المساحة بالألف هكتار

السنوات	المساحة الكلية	المساحة المزروعة	مساحة المحاصيل المستديمة	% المستديمة للمزروعة	مساحة المراعى
1981	177750.00	1816.30	327.00	18.00	13000.00
1982	177750.00	1571.00	330.00	21.01	13000.00
1983	177750.00	1571.00	335.00	21.32	13000.00
1984	177750.00	2097.00	340.00	16.21	13000.00
1985	177750.00	2097.00	340.00	16.21	13000.00
1986	177750.00	2097.00	340.00	16.21	13000.00
1987	177750.00	2097.00	340.00	16.21	13000.00
1988	177750.00	2097.00	340.00	16.21	13000.00
1989	177750.00	2150.00	340.00	15.81	13000.00
1990	177750.00	2155.00	350.00	16.24	13000.00
1991	177750.00	2160.00	350.00	16.20	13000.00
1992	177750.00	2170.00	350.00	16.13	13000.00
1993	177750.00	2175.00	350.00	16.09	13000.00
1994	177750.00	2174.90	349.90	16.09	13000.00
1995	177750.00	2204.67	334.87	15.19	12712.00
1996	177750.00	1269.30	409.90	32.29	12712.00
1997	177750.00	1403.40	421.00	30.00	12712.00
1998	177750.00	1403.40	421.00	30.00	12712.00
1999	177750.00	1572.99	420.71	26.75	12712.00
2000	177750.00	1632.86	420.71	25.77	12712.00
2001	177750.00	2642.00	926.00	35.05	14000.00
2002	177750.00	2642.00	926.00	35.05	14000.00
2003	177750.00	2644.00	928.00	35.10	14000.00
2004	177750.00	2644.00	928.00	35.10	14000.00
2005	177750.00	2645.00	929.33	35.14	14000.00
2006	177750.00	2645.80	930.33	35.16	14000.00
2007	177750.00	2646.60	931.33	35.19	14000.00
المتوسط	177750.00	2089.79	395.45	-	13195

المصدر : ناصر محمد على المسلاتى – دراسة تحليلية لمساهمة القطاع الزراعى فى النـــاتج المحلـــى الإجمـــالى (رسالة ماجستير)– قسم الاقتصاد الزراعى – كلية الزراعة – جامعة عمر المختار – 2007 .

رابعا: دراسة تطور كل من متوسط دخل العامل السنوى بالدينار ومتوسط دخل العامل الزراعى السنوى بالدينار خلال الفترة (1990 – 2007) .

يتبين من جدول (5) أن متوسط دخل العامل السنوى بالقطاعات الأخرى غير الزراعية قد زاد من حوالى 3602 دينار عام 1990 إلى حوالى 7038 دينار عام 2007 . بمتوسط سنوى بلغ حوالى 5459.88 دينار خلال الفترة (1990–2007) . ويتضح أيضا أن متوسط دخل العامل الزراعى السنوى قد زاد من حوالى 5481 دينار عام 1990 إلى حوالى 6828 دينار عام 2007 بمتوسط بلغ حوالى 6245 دينار خلال نفس الفترة . مما يشير إلى ارتفاع متوسط دخل العامل فى القطاع الزراعى عنه فى القطاعات الأخرى مما يبين الدور الإيجابى للسياسة الاقتصادية الزراعية الليبية من خلال الخطط التنموية فى زيادة متوسط دخل العامل الزراعى فى المجتمع الليبى .

ويشير المنطق الاقتصادى إلى وجود علاقة طردية موجبة بين المتغير التابع والمتمثل فى قيمة الناتج الزراعى (Y) وكل من المتغيرات الاقتصادية التالية قيمة القروض قصيرة الأجل (X_1) والقوى العاملة الكلية (X_6) ، والقوى العاملة الزراعية (X_7) ، وإجمالى المساحة المزروعة (X_9) ، وأجر العامل الزراعى (X_{12})

وتبين من خلال الانحدار المرحلى المتعدد فى الصورة الخطية Step wise regression analysis إلى أن أهم المتغيرات المؤثرة على المتغير التابع والتى تتفق مع المنطق الاقتصادى والإحصائى خلال ثلاث فترات زمنية تم تقسيمها وفقا للبيانات المتاحة (1971–2007) ، (1981 – 2007) ، (1990– 2007) .

وقد تبين من الدراسة أن العوامل الاقتصادية ذات التأثير على المتغير التابع خلال الفترة (1971–2007)، وكما هو موضح بجدول (6) وذات تأثير معنوى ، واستنادا لمعنوية النموذج ككل كما توضحه قيمة (ف) 287.32 ومعنوية الأداء العام للنموذج ($ر^2$) ، وأن هذه المتغيرات الاقتصادية المستقلة هى حجم القوى العاملة الزراعية ، والكلية ، وأن تأثير القوى العاملة الزراعية أكثر من تأثير القوى العاملة الكلية حيث أن إضافة وحدة واحدة من القوى العاملة الزراعية يؤدى إلى زيادة الناتج الزراعى بمقدار 9.36 وحدة، بينما إضافة وحدة واحدة من القوى العاملة الكلية يؤدى إلى زيادة الناتج الزراعى بمقدار 0.35 وحدة أى أن تأثير العمالة الزراعية أضعاف تأثير العمالة الكلية على قيمة الناتج الزراعى ، ويمكن استنتاج أن العمالة الزراعية هى فى المرحلة الأولى من مراحل الإنتاج الزراعى ويبين ذلك أيضاً التأثير الموجب لإضافة عمالة جديدة ماهرة مدربه متعلمة على زيادة قيمة الناتج الزراعى الليبى وبالتالى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الزراعية ، أما تأثير القوى العاملة الكلية فربما نتيجة لأن زيادة دخول العمال وحصولهم على وظائف يزيد من حجم الاستهلاك من الغذاء وبالتالى يتأثر الناتج الزراعى إيجابيا وكذلك للتكامل بين قطاع الزراعة والقطاعات الأخرى العاملة بما توفر للقطاع

الزراعي من سلع وسيطية في الإنتاج الزراعي . وكل ذلك يوضح قيمة الناتج المحلي الزراعي المتحقق بإضافة وحدات من العمالة الزراعية والكلية للمقتصد الوطني الليبي .

أما خلال الفترة (1981- 2007) وكما هو مبين في جدول (6) فأن العوامل الاقتصادية ذات التأثير المعنوى على المتغير التابع هي كل من حجم القوى العاملة الزراعية وإجمالي المساحة المزروعة وحجم القوى العاملة الكلية والقروض متوسطة الأجل مما يستدعى الاهتمام بهذه المتغيرات والعمل على زيادتها وتحسين مستوى أدائها لأنها أكثر أثر على قيمة الناتج المحلى الزراعي .

وأيضا خلال الفترة (1990- 2007) تبين من جدول (6) إنه وعند مستوى معنوية إحصائية قدرها 5% أن العوامل ذات التأثير المعنوى هى القوى العاملة الزراعية ، وأجر العامل الزراعي على قيمة الناتج المحلى الزراعي فكلما زادت القوى العاملة الزراعية وكذلك زاد معه أجر العامل الزراعي أدى ذلك إلى زيادة قيمة الناتج المحلي الزراعي .

وهذا أمر فى غاية المنطقية وهذا ربما يبين أثر السياسات الاقتصادية والخاصة بالهجرة العكسية وترغيب العمال فى العمل فى المجال الزراعى عنه فى المجالات الأخرى .

جدول رقم (5) : تطور دخل العامل السنوى ودخل العامل الزراعى بالدينار خلال الفترة (1990-2007)

السنوات	دخل العامل السنوي بالدينار	دخل العامل الزراعى السنوى بالدينار
1990	3603.72	5481
1991	3586.02	5510
1992	3695.76	5684
1993	3943.56	5829
1994	4067.46	5974
1995	4198.44	6177
1996	4332.96	6351
1997	4442.70	6351
1998	4683.42	6525
1999	4740.06	6612
2000	7897.74	6660
2001	7897.74	6060
2002	5837.46	6168
2003	6945.48	6264
2004	7147.26	6396
2005	7352.58	6720
2006	6867.25	6828
2007	7038.23	6828
المتوسط	5459.88	6245

المصدر : أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط – المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية – طرابلس – الجماهيرية العربية الليبية – أعداد متفرقة .

جدول رقم (6) : معادلات الانحدار للعوامل الاقتصادية المؤثرة على قيمة الناتج الزراعى خلال الفترة (2007 – 1971)

م	الفترة	المعادلة	F	R^2	α
1	2007-1971	$Y = -1481.69 + 9.36 X_5 + 0.35X_6$ (6.84) (3.44)	287.32	0.94	1 %
2	2007 -1981	$Y = 1706.52 + 12.62X_7 + 0.252X_8 + 0.0503X_9 + 0.175X_2$ (11.04) (5.91) (6.19) (2.08)	317.96	0.98	1 %
3	2007-1990	$Y = 3865.52 + 14.09X_7 + 0.305X_{12}$ (5.54) (2.63)	143.29	0.95	5 %

قيمة القروض قصيرة الأجل	X_1	القوى العاملة الزراعية	X_7
قيمة القروض متوسطة الأجل	X_2	العائدات النفطية	X_8
قيمة القروض طويل الأجل	X_3	إجمالى المساحة المزروعة	X_9
إجمالى القروض	X_4	الأراضى المزروعة بصورة مستديمة	X_{10}
الأنفاق الاستثمارى الزراعى	X_5	دخل العامل السنوى	X_{11}
القوى العاملة الكلية	X_6	أجر العامل الزراعى	X_{12}

خامسا: دراسة تطور نسبة الأكتفاء الذاتى من بعض المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية خلال الفترة (1981-2007): يوضح جدول (7) تطور نسبة الأكتفاء الذاتى من بعض المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية خلال الفترة (1981-2007) ومنه يتضح أن نسبة الأكتفاء الذاتى من محصول القمح قد انخفضت من 55.8% عام 1981 إلى حوالى 2.5% عام 2007 . وربما يعزى تدنى هذه النسبة إلى زيادة حجم الطلب على هذه السلعة الإستراتيجية الهامة فهى أهم أنماط الاستهلاك الليبى وبالتالى الاستيراد من هذه السلعة بكميات كبيرة فتنخفض الأهمية النسبية للمنتج محليا منه حتى وأن زادت كمية الإنتاج وكذلك تنافسها مع محصول الشعير واللذان يزرعان موسميا ، وكذلك قد يعزى أيضا إلى بعض السياسيات الاقتصادية كانخفاض أسعار الدقيق الفاخر فى السوق الليبية بسبب الدعم الذى يقدم لبعض السلع الاستهلاكية وخاصة الدقيق ويكون سعره أقل من تكلفة إنتاج القمح محليا قبل أن يتحول إلى دقيق وبالتالى يعزف المزارعون عن زراعته لصالح محصول الشعير خاصة وأن الشعير يستعمل كعلف للحيوانات وايضا في صناعة الخبز خاصة فى المنطقة الغربية من ليبيا، وعدم استيراد دقيق

الشعير فى الجماهيرية الليبية . وبالتالى تستغل أغلب المساحة المزروعة المعتمدة على مياه الأمطار فى زراعة محصول الشعير على حساب القمح حيث أن محصول الشعير مجزى للفلاح كعلف لحيواناته مباشره أو عند بيعه فى السوق .

جدول رقم (7) : نسبة الأكتفاء الذاتي من أهم المحاصيل فى الجماهيرية الليبية خلال الفترة (1981-2007)

السنوات	القمح	الأرز	الشعير	فول الصويا	البطاطس	الزيوت	الألبان	اللحوم الحمراء	الدواجن	الأسماك	البيض	البطاطا	الخضروات	القطنية
1981	55.8	0.0	57.1	0.0	0.0	109.5	45.4	20.2	52.0	100.0	45.9	81.6	46.0	100.2	90.2
1982	42.2	0.0	37.1	0.0	0.0	118.2	39.1	25.5	44.7	100.0	48.2	99.5	46.5	104.8	100.1
1983	51.7	0.0	64.4	0.0	0.0	15.2	33.5	19.9	41.3	100.0	34.2	93.2	44.4	108.3	99.9
1984	41.7	0.0	28.3	0.0	0.0	93.3	25.0	16.3	57.2	100.0	67.8	83.3	48.4	71.0	93.7
1985	46.7	0.0	17.5	0.0	0.8	105.2	37.3	21.3	81.0	100.0	56.6	89.3	52.3	76.8	100.0
1986	30.0	0.0	13.9	0.0	0.5	100.9	27.9	25.9	69.2	100.0	60.0	86.5	55.0	76.0	94.8
1987	45.5	0.0	18.9	0.0	0.6	109.0	9.7	25.5	67.9	100.0	65.6	85.7	58.5	75.8	90.0
1988	87.6	0.0	19.2	0.0	0.6	111.3	9.2	26.6	73.1	100.0	66.9	94.0	63.1	77.3	97.7
1989	32.2	0.0	25.1	0.0	0.5	112.1	9.4	24.2	83.9	100.0	69.4	94.6	59.2	80.4	96.4
1990	25.2	0.0	17.7	0.0	0.4	130.7	9.5	28.2	95.9	100.0	63.4	91.3	72.2	103.2	80.6
1991	20.6	0.0	27.9	0.0	0.7	107.3	19.0	36.8	97.9	99.3	67.8	94.2	39.9	94.7	102.7
1992	65.1	0.0	24.9	0.0	2.0	120.1	10.9	40.2	97.7	99.2	68.2	94.6	56.5	80.8	96.3
1993	54.9	0.0	16.8	0.0	1.7	121.3	8.3	38.9	96.9	99.6	69.7	95.9	58.7	86.7	97.0
1994	51.3	0.0	20.7	0.0	1.1	122.9	8.3	31.6	63.2	95.7	64.9	95.0	91.2	93.9	98.4
1995	15.9	0.0	19.0	0.0	1.6	116.1	6.6	40.9	97.6	95.9	72.4	96.2	52.7	89.5	96.8
1996	29.1	0.0	18.8	0.0	1.5	118.0	7.3	46.3	95.7	99.1	87.8	97.8	38.6	92.2	94.3
1997	16.1	0.0	103.1	0.0	6.8	122.8	9.9	66.7	95.5	96.7	93.5	100.0	59.3	80.0	98.5
1998	5.8	0.0	18.2	0.0	37.0	116.7	8.7	40.5	97.1	96.5	74.4	100.1	6.6	92.7	94.3
1999	12.8	0.0	18.0	0.0	22.2	115.6	9.1	51.1	90.8	99.6	86.4	100.1	80.5	91.6	97.2
2000	3.6	0.0	17.8	0.0	2.1	102.1	7.3	51.9	94.2	99.3	92.2	148.5	40.6	91.1	96.9
2001	3.2	0.0	17.5	0.0	1.4	107.8	5.6	33.0	88.5	99.5	115.2	98.7	42.5	91.0	92.3
2002	3.0	0.0	19.2	0.0	1.5	106.2	7.4	40.1	99.0	108.4	86.9	99.7	51.6	100.7	95.1
2003	2.6	0.0	12.3	0.0	1.7	94.7	6.0	38.9	99.9	111.6	85.0	99.2	46.6	101.1	95.0
2004	3.8	0.0	33.1	0.0	1.1	94.7	6.1	37.8	100.0	114.7	83.4	83.7	37.1	93.9	93.0
2005	3.1	0.0	64.3	0.0	0.7	94.6	5.8	36.8	99.9	117.9	81.9	87.6	31.1	102.3	92.2
2006	2.7	0.0	77.8	0.0	1.0	93.3	5.5	35.9	102.7	117.9	82.4	90.3	16.7	105.1	92.1
2007	2.5	0.0	47.3	0.0	1.0	94.4	5.3	35.1	104.1	120.0	81.2	89.4	17.2	107.5	91.7

المصدر : جمعت وحسبت من:- (1) جامعة الدول العربية - المنظمة العربية للتنمية الزراعية - الكتاب الإحصائي السنوي - الخرطوم - السودان أعداد متفرقة. (2) اللجنة الشعبية العامة للزراعة والثروة الحيوانية والبحرية - ملامح الأستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي فى الجماهيرية العظمى (تقرير) ليبيا - 2008.

كما تبين أيضا أن نسبة الأكتفاء من محصول الشعير انخفضت من حوالي 57.1% عام 1981 إلى حوالي 47.3% عام 2007 وقد يرجع هذا الانخفاض إلى احتياج مصانع الجماهيرية للأعلاف لهذا المحصول لذلك يتم استيراده لتغطية العجز فى المنتج المحلى منه وبالتالى يزداد حجم الواردات فتقل الأهمية النسبية للمنتج منه حتى وأن زادت كمية الإنتاج المحلى . والذى قد يعزى أيضا إلى تذبذب سقوط الأمطار، واتضح أيضا أن نسبة الاكتفاء الذاتى من محصول الذرة الشامية لاتكاد تذكر وإنها دخلت حديثا إلى الزراعة الليبية خاصة مع تطور صناعة الدواجن بالجماهيرية ولكن نتيجة لندره مورد المياه فلم يزرع هذا المحصول على نطاق واسع على الرغم من أهميته ، وبلغت نسبة الأكتفاء منها عام 2007 حوالى 1% . كما تبين أن كل من محصولى الأرز والسكر لا تتحقق أى نسبة اكتفاء منهما، وقد يعزى ذلك للسبب الرئيسى الهام المحدد للإنتاج الزراعى وهو ندرة مورد المياه حتى الأن بالجماهيرية الليبية .

وفيما يتعلق بنسبة الأكتفاء الذاتى من محصول البطاطس فقد تبين انها قد انخفضت من حوالي 109.5% عام 1981 إلى حوالى 94.4% عام 2007 ، وعلى الرغم من تحقيق الأكتفاء الذاتى من هذا المحصول فى أغلب السنوات أو الاقتراب منه إلا أن التقاوى الخاصة بهذا المحصول أغلبها تستورد من الخارج حيث بلغت الكمية المستورة كتقاوى لهذا المحصول خلال عام 2007 حوالى 721 طن بقيمة قدرت بحوالى 422 ألف دينار لذلك فأن حجم المكون الخارجي موجود بهذا المحصول الهام .

وبالنسبة للبقوليات فقد تبين أن نسبة الأكتفاء الذاتى من البقوليات قد انخفضت من حوالي 45 % عام 1981 إلى حوالى 17.2% عام 2007، وقد يعزى ذلك أيضاً إلى دخولها إلى النمط الاستهلاكى الليبى وزيادة الطلب عليها وعدم كفاية المعروض المنتج محليا منها على مواجهة هذا الطلب وبالتالى يتم تغطيته من خلال الواردات ، أما المنتج منه فهو أما قليل أو ثابت بسبب عدم زراعته لأنه غالبا يزرع بالرى المستديم ويحتاج إلى عنصر المياه الذى يتسم بالندرة .

اما بالنسبة للخضر والفاكهة فتبين أن نسبة الأكتفاء الذاتى من الخضروات زادت من حوالي 100.2% عام 1981 إلى حوالى 107.5% عام 2007 وقد تعزى هذه الزيادة إلى زراعتها بنظام الدورة الزراعية على مياه الآبار الجوفية فى بعض المناطق الزراعية الليبية ، ولزيادة الطلب على هذه الخضروات وسرعة دورة رأس المال الخاصة بإنتاج هذه المحاصيل

وتحقيقها لعوائد مجزية للمزارعين . وفيما يتعلق بمحاصيل الفكهة فقد تبين أن نسبة الأكتفاء الذاتى منها زادت من حوالي 90.2% عام 1981 إلى حوالى 91.7% عام 2007

كما تبين أيضا أن نسبة الأكتفاء الذاتى من الزيوت قد انخفضت من حوالي 45.4 % عام 1981 إلى حوالى 5.3% عام 2007 .

وفيما يتعلق بمنتجات الألبان واللحوم الحمراء والدواجن والأسماك والبيض فتبين أن نسبة الأكتفاء الذاتى منها زادت من حوالى 20.2% ، 52% ، 100% ، 45.9% ، 81.6% علي الترتيب عام 1981 إلى حوالى 35.1% ، 104.% ، 120% ، 81.2% ، 89.4% بنفس الترتيب عام 2007 . وتبين أن نسبة الأكتفاء الذاتى من الألبان لا تزال متدنية على الرغم من زيادتها وقد يعزى ذلك لاستعماله من قبل جميع أفراد المجتمع وخاصة الأطفال وعدم قدرة المنتج المحلي منه على تلبية الاحتياجات الاستهلاكية وبالتالى يأتى دور التجاره الخارجية فى تغطية العجز بين الإنتاج المحلي والاستهلاك المحلي.

وعلى الرغم من انخفاض هذه النسبة من منتج الألبان وتحقيق الأكتفاء الذاتى أو الاقتراب منه من باقى مصادر إنتاج البروتين الحيوانى الليبية السالفة الذكر وكما هو موضح بالجدول إلا أن حجم المكون الخارجي فيه كبير جدا ، فالأعلاف المركزة أما مستورده جاهزة من الخارج أو تستورد فى صورة مواد خام للمصانع الليبية وتزيد نسبة المكون الخارجى فى أعلاف هذه المصانع عن 95% وكذلك يتم استيراد كتاكيت اللحم أو البيض للمفرخات الليبية من الدول الأجنبية أو حتى أطباق البيض مما يؤثر سلبيا بعدم توفر أى من هذه المواد الخام على الرغم من النتائج المتحققة فى بعض أركانها يؤدى إلى توقف أو انخفاض الإنتاجية والإنتاج الحيوانى والداجنى الليبى وبالتالى عدم تحقيق التنمية لأهدافها.

موجز الدراسة والتوصيات

على الرغم من معرفة مخططي البرامج والسياسات الاقتصادية بأهمية التنمية الاقتصادية فى دفع عجلة البنيان الاقتصادى الليبى بصفة عامة والقطاع الزراعى بصفة خاصة نحو التقدم وانعكس ذلك من خلال الخطط المتعاقبة وحجم الإنفاق على هذا القطاع إلا أن المستهدف كان هو تحقيق الأكتفاء الذاتى والتطلع للتصدير لأغلب السلع الزراعية ولكن لم يتحقق ذلك وحتى السلع التى اقتربت بأهميتها النسبية من الاكتفاء أو التصدير يتبن أن حجم

المكون الخارجي فيها كبير، علاوة على أن السلع الإستراتيجية المرتبطة بالأمن الغذائي مازالت دون تحقيق المرجو منها .

وتبين من الدراسة أن قيمة الأنفاق الاستثمارى التنموى على قطاع الزراعة قد زادت من حوالى 23.6 مليون دينار عام 1970 إلى حوالى 330 مليون دينار عام 2007 بمتوسط سنوى بلغ حوالى 187.40 مليون دينار . وذلك من خلال خطط تنموية متعاقبة سنوية وثلاثية وخماسية خلال هذه الفترة وبلغ إجمالى الأموال المنفقة على هذا القطاع فى خطط التنمية حوالى 7121.14 مليون دينار .

وتبين من معادلات الاتجاه الزمني العام لمتغيرات الدراسة أن أعداد القوى العاملة قد تزايدت بمقدار سنوى بلغ حوالى 44.66 ألف نسمة أى حوالى 3.9% من المتوسط السنوى لأعداد القوى العاملة الكلية ، وأن أعداد القوى العاملة الزراعية قد تزايدت بمقدار سنوى بلغ حوالى 3.602 ألف نسمة أى حوالى 1.6% من المتوسط السنوى للقوى العاملة الزراعية ، وأن أعداد السكان قد تزايدت بمقدار سنوى بلغ حوالى 113.46 ألف نسمة أى حوالى 2.7% من المتوسط السنوى لأعداد السكان ، وأن العائدات النفطية قد تزايدت بمقدار سنوى بلغ حوالى 610.94 مليون دينار أى حوالى 11.2% من المتوسط السنوى لقيمة العائدات النفطية ، وأن قيمة الإنفاق الاستثمارى الزراعى وقيمة الناتج المحلى الإجمالى على الرغم من تزايدهما إلا إنهما اخذ اتجاها متناقصاً على الترتيب بلغ حوالى 769.49 ، 1.098 مليون دينار أى حوالى 5.1% ، 0.5% من المتوسط السنوى لكل منهما على الترتيب . وأن قيمة الناتج الزراعى قد تزايدت بمقدار سنوى بلغ حوالى 49.09 مليون دينار أى حوالى 7.3% من المتوسط السنوى لقيمة الناتج الزراعى . وقد يشير ذلك إلى أن الناتج الزراعى بدأ يتزايد بنسب مضطردة وأنه بدأ يمثل مركز متقدم فى البنيان الاقتصادى الليبى . وأن قيمة القروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل وإجمالى القروض قد تزايدت بمقدار سنوى بلغ حوالى 325.19 ، 1239.89 ، 3096.32 ، 4661.40 ألف دينار على الترتيب أى حوالى 3.7% ، 9.3% ، 12.5% ، 10% من المتوسط السنوى لكل منهما على الترتيب .

وتبين من الدراسة أن تأثير القوى العاملة الزراعية أكثر من تأثير القوى العاملة الكلية علي قيمة الناتج الزراعي ، حيث أن إضافة وحدة واحدة من القوى العاملة الزراعية يؤدى إلى زيادة الناتج الزراعى بمقدار 9.36 وحدة، بينما إضافة وحدة واحدة من القوى العاملة الكلية يؤدى إلى زيادة الناتج الزراعى بمقدار 0.35 وحدة أى أن تأثير العمالة الزراعية أضعاف تأثير العمالة الكلية على قيمة الناتج الزراعى وذلك خلال الفترة (1971 – 2007) ، ويمكن استنتاج أن العمالة الزراعية هى فى المرحلة الأولى من مراحل الإنتاج الزراعى ويبين ذلك أيضاً التأثير الموجب لإضافة عمالة جديدة ماهرة مدربه متعلمة على زيادة قيمة الناتج الزراعى الليبى وبالتالى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الزراعية ، أما تأثير القوى العاملة الكلية فربما نتيجة لأن زيادة دخول العمال وحصولهم على وظائف يزيد من حجم الاستهلاك من الغذاء وبالتالى يتأثر الناتج الزراعى إيجابيا وكذلك للتكامل بين قطاع الزراعة والقطاعات الأخرى العاملة بما توفر للقطاع الزراعى من سلع وسيطية فى الإنتاج الزراعى . وكل ذلك يوضح قيمة الناتج المحلى الزراعى المتحقق بإضافة وحدات من العمالة الزراعية والكلية للمقتصد الوطني الليبى .

أما خلال الفترة (1981–2007) فأن العوامل الاقتصادية ذات التأثير المعنوى على المتغير التابع هى كل من حجم القوى العاملة الزراعية وإجمالى المساحة المزروعة وحجم القوى العاملة الكلية والقروض متوسطة

الأجل مما يستدعى الاهتمام بهذه المتغيرات والعمل على زيادتها وتحسين مستوى أدائها لأنها أكثر أثر على قيمة الناتج المحلى الزراعى .

وأيضا تبين خلال الفترة (1990-2007) أن العوامل ذات التأثير المعنوى علي قيمة الناتج المحلي الزراعي هى القوى العاملة الزراعية ، وأجر العامل الزراعى فكلما زادت القوى العاملة الزراعية و أجر العامل الزراعى أدى ذلك إلى زيادة قيمة الناتج المحلى الزراعى .

وتبين أيضا إنه على الرغم من انخفاض نسبة الأكتفاء من الألبان وتحقيق الأكتفاء الذاتى أو الاقتراب منه من باقى مصادر إنتاج البروتين الحيوانى الليبية إلا أن حجم المكون الخارجى فيه كبير جدا ، فالأعلاف المركزة أما مستورده جاهزة من الخارج أو تستورد فى صورة مواد خام للمصانع الليبية ونسبة المكون الخارجى فى أعلاف هذه المصانع تزيد عن 95% ، وكذلك يتم استيراد كتاكيت اللحم أو البيض للمفرخات الليبية من الدول الأجنبية أو حتى أطباق البيض قد يؤدى إلى توقف أو انخفاض إنتاجيه الإنتاج الحيوانى والداجنى الليبى .

وفي ضوء النتائج المتحصل عليها من الدراسة فإن البحث يوصي بالآتي:-

1- زيادة أعداد العاملين فى القطاع الزراعى وتدريبهم وتعليمهم وتأهيلهم وتحسين دخولهم بتقديم الدعم لهم سواء فى صورة خدمات بتوفير المسكن والمركوب والقروض و أيضا تقديم مستلزمات الإنتاج الحديثة التقنية وتدريبهم عليها ابتداء من البذور المحسنة المنتقاة عالية الإنتاجية ووصولاً إلى الجرارات والحاصدات والمحاريث وغيرها .

2- وضع خريطة زراعية للجماهيرية الليبية توضح مواطن وفرة الموارد الاقتصادية الزراعية ومواطن ندرتها ومعرفة الأراضى الصالحة للزراعة وتوجيه باقى الموارد إليها، وعدم استغلال الموارد فى مواطن غير صالحة للزراعة وخاصة فى توجيه الموارد الأكثر ندرة وهو مورد المياه إلى أخصب الأراضي الزراعية فى الجماهيرية الليبية والزراعة فيها بنظام الدورة الزراعية لما لها من آثار إيجابية سواء للإنتاجية والإنتاج أو بالنسبة لخصوبة التربة نفسها .

3- زيادة الرقعة المزروعة من المحاصيل الإستراتيجية مثل القمح والشعير والذرة الشامية والبقوليات وإتباع كل ما من شأنه زيادة الإنتاجية وبالتالى الإنتاج منهم لاعتماد كل من الإنسان والحيوان عليهم سواء فى صورهم العادية أو بعد تحويلهم إلى المصانع فى صورة دقيق وباقى الصناعات القائمة عليه ، وكذلك فى مصانع الأعلاف المحلية وزيادة طاقتها الإنتاجية حتى تغطى احتياجات كل الإنتاج الحيوانى الليبى ومن ثم تحقيق الأكتفاء الذاتى من الإنتاج الحيوانى .

4- عدم زراعة المحاصيل المنفقة للمياه كالطماطم والدلاع والبطيخ والقرع وغيرها إلا بعد تحقيق الأكتفاء الذاتى من المحاصيل الإستراتيجية .

5- زراعة الفاكهة كمحاصيل مدعمة للإنتاج النباتى وأيضا فى الجبال التى تصلح زراعتها فيها كالعنب والتين والتفاح واللوزيات وغيرها ولا تصلح لزراعة المحاصيل الإستيراتيجية خاصة فى بعض الأراضى الجبلية بمنطقة الجبل الأخضر حيث احتياجاتها للرى المنتظم فى السنة الأولى ، ثم تعتمد على مياه

الأمطار المتوفرة نسبياً فى فصل الشتاء بهذه المنطقة ، والرى فى مواسم الصيف فى حالة احتياجها للمياه .

6- رسم السياسات الاقتصادية الزراعية التى تعمل على زيادة الإنتاج محليا وكل ما من شأنه تحسين مستوى معيشة المزارع الليبى وزيادة دخله مع مراعاة الأبعاد البيئية والاجتماعية وحقوق الأجيال القادمة .

المراجع

1. **الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق** – نتائج التعداد العام للسكان – طرابلس – الجماهيرية الليبية – **سنوات متفرقة** .
2. **الهيئة العامة للمعلومات – ملخص إحصائيات التجارة الخارجية** – 2007 .
3. **الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق** – الكتاب الإحصائى – نشرة سنوية – 2007 .
4. **أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط** – المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية – طرابلس – الجماهيرية العربية الليبية – أعداد متفرقة .
5. **اللجنة الشعبية العامة للزراعة والثروة الحيوانية والبحرية – ملامح الأستيراتيجية الوطنية للأمن الغذائى فى الجماهيرية العظمى** (تقرير) ليبيا – 2008
6. **جامعة الدول العربية – التقرير الاقتصادي العربي الموحد** – القاهرة – جمهورية مصر العربية – 2002 .
7. **جامعة الدول العربية** – المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الكتاب الإحصائي السنوي – الخرطوم – السودان – **أعداد متفرقة**.
8. ربيعة خالد خليفة محمد – **السياسة الأقتراضية الزراعية ودورها فى تنمية قطاع الثروة الحيوانية بالجماهيرية (دراسة حالة لشعبية الجبل الأخضر)** – (رسالة ماجستير) – قسم الاقتصاد الزراعى – كلية الزراعة – جامعة عمر المختار – 2006.
9. عبد الرازق حسن – **إمكانيات تحقيق الاكتفاء الذاتى محلياً (الأمن الغذائى) فى الجماهيرية** – (رسالة ماجستير) – قسم الاقتصاد الزراعى – كلية الزراعة – جامعة الفاتح – 2008 .

10. عبد العالى بوحويش حمد (دكتور) ، يحيى محمود محمد أحمد (دكتور) – دراسة اقتصادية للإنتاج الحيوانى فى الجماهيرية الليبية – مجلة الإسكندرية للتبادل العلمى – المجلد السادس والعشرون – العدد الثانى – إبريل 2005 .

11. ناصر محمد على المسلاتى – دراسة تحليلية لمساهمة القطاع الزراعى فى الناتج المحلى الإجمالى (رسالة ماجستير)– قسم الاقتصاد الزراعى – كلية الزراعة – جامعة عمر المختار – 2007.

An Economical Study of The Determination of The Libyan Agricultural Economic Development and its Role between The Ambitions and Realty

Gabber A. B. Shehata
Dept. of Agric. Economic
Fac. Of Agric., Alexandria University

Abd Leal B. H. El – daik
Dept. of Agric. Economic
Fac. Of Agric., Omar El Mukhtar University

ABSTRACT

The agricultural sector plays an important role to achieve the agricultural development. Its importance is evident from its role in the provision of both employments to opportunities for the labor force and food for whole population.

The study depends on descriptive and quantitative methods, especially which related to estimation of simple and multiple regression coefficients, correlation coefficient, determination coefficient and null hypothesis tests.

The conducted study showed that Libya has not been self-sufficient in most of food production. And currently import high percent of food requirement to meet the growing demand of its rapidly rising population.

The study showed that the self-sufficiency of wheat crop and barely have declined from about 55.8% and 57.1 % respectively in 1981 to about 2.5% and 47.3% respectively in 2007.For potatoes crop , this percentage was declined from 109.5% in 1981 to 94.4% in 2007. For legumes group, the self-sufficiency has declined from 45% in 1981 to about 17.2% in 2007.

It was shown that the self-sufficiency of plant oils have declined from 45.4% in 1981 to 5.3% in 2007. For the milk, red meat, poultry, fish

fresh and eggs, the study showed that self-sufficiency increased from about 20.2%, 52%, 100%, 45.9% and 81.6% respectively in 1981 to about 35.1%, 104%, 120%, 81.2% and 89.4% respectively in 2007.

It should be notice according to results obtained in this research that the decrease of self-sufficiency of most Libyan agricultural products was due to factors affecting production and consumption. That fact, the research recommends to study program of all aspects in order to set policy to improve the agricultural development in Libya.